

تقديم

حرصت الشريعة الإسلامية على إبراز وإظهار مكانة ومكانة النظام الأسري ، من خلال تحديد ضوابط العلاقة الأسرية التي تقوم على الزواج كمنطلق لتكوين الأسرة، كما رسمت معالم وأهداف هذا الزواج وأحاطته بسلسلة من الضمانات للحفاظ على العلاقات الأسرية من التشتت والضياع، ويكفي أن القرآن الكريم سمى عقد الزواج بالميثاق الغليظ تعظيما له، و قد سارت على هذا النهج كل قوانين الأسرة في البلاد الإسلامية.

و في بلادنا شكل صدور قانون الأسرة الجزائري سنة 1984 مفقا هاما أظهر من خلاله المشرع الجزائري أهمية بالغة لنظام الأسرة الجزائرية المسلمة، اجتهدت من خلاله السلطة التشريعية في البلاد بغية تنظيم أمثل يعمل على تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية على الأسرة من جهة، على أن يتم هذا التنظيم في إطار مؤسسات الدولة.

و من أهم المسائل التي راعاها المختصون الواضعون لقانون الأسرة الجزائري، ما سبقهم من قوانين في البلاد الإسلامية، كون أن القانون المقارن واحد من الآليات الهامة التي تساعد المشرع في أي مجال قانوني على حسن تنظيم الأحكام وفق النصوص قانونية سبق تطبيقها على أرض الواقع على مجتمعات تتميز بالخصوصية ذاتها، و هو ما يدفعنا إلى التعرف على كيفية تنظيم الأحكام الأسرية في قوانين الأسرة التي طبقت على الشعوب المجاورة لنا و التي تجمعنا و إياها الخصائص ذاتها،

و من هنا وقع اختيارنا على قوانين الدول المغاربية، التي قطعت شوطا كبيرا في تشريعاتها الأسرية، قبل أن يصدر قانون الأسرة الجزائري¹، و الحال ذاته بالنسبة للتعديلات التي شملته سنة 2005.

¹ الأمر رقم 11/84 مؤرخ في 9 رمضان عام 1404 الموافق 9 يونيو سنة 1984 يتضمن قانون الأسرة، المعدل و المتمم بالأمر رقم 02/05 المؤرخ في 27 فبراير 2005.

ففي المملكة المغربية صدرت مدونة الأحوال الشخصية منذ سنة 1957 ، وعدلت سنة 1993 ، ثم صدرت مدونة الأسرة الجديدة سنة 2004 والمعمول بها حاليا، وفي الجمهورية التونسية صدرت مجلة الأحوال الشخصية التونسية سنة 1956 ، وخضعت موادها لعدة تعديلات كان آخرها سنة 2003، و في الجمهورية الموريتانية صدرت مدونة الأحوال الشخصية لسنة 2001،² أما في الشقيقة ليبيا فقد كان قانونها الأسري مصاحب لقانوننا في الجزائر فصدر سنة 1984³، و قد لحقه التعديل مرتين في عدة مواد⁴.

و سنتصب الدراسة في هذا المقام على مواضيع إنشاء الرابطة الزوجية و آثارها، و إنهاؤها و توابع إنهاؤها في قانون الأسرة الجزائري الذي سنتعمق في دراسته و تحليل نصوصه ثم التعرّيج على قوانين الأسرة المغاربية المحددة سابقا، للمقارنة فيما بينها مع بيان أوجه الاتفاق و الاختلاف بينها و بين قانون الأسرة الجزائري في كل المواضيع المحددة للدراسة.

و سنتابع دراستنا في هذا المقياس بتقسيم هذه المواضيع إلى عدة محاضرات حسب حجم و أهمية كل موضوع، وفق المخطط التالي:

المحور الأول: إنشاء الرابطة الزوجية في قوانين الأسرة المغاربية

المحاضرة الأولى: الخطبة (مفهومها و طبيعتها القانونية)

المحاضرة الثانية: الخطبة (العدول عنها و أحكامه)

المحاضرة الثالثة: انعقاد الزواج (الأركان و الشروط)

المحاضرة الرابعة: توثيق عقد الزواج و تسجيله

المحاضرة الخامسة: آثار عقد الزواج (العقود المقترنة بالزواج)

²² القانون رقم 052-2001 الصادر بالجريدة الرسمية عدد 1004 بتاريخ 15 أوت 2001، ص 43.
³ القانون رقم 10 لسنة 1984، صادر بتاريخ 4 أبريل 1984، منشور بالجريدة الرسمية عدد 6 لسنة 1984 ص 640.
⁴ القانون رقم 91/22 صادر بتاريخ 1 سبتمبر 1991، منشور بالجريدة الرسمية عدد 22 لسنة 1991، ص 739.
القانون رقم 9 لسنة 1423 ميلادية، صادر بتاريخ 19 جانفي 1423 ميلادية منشور بالجريدة الرسمية عدد 5 لسنة 1423، ص 112.

المحاضرة السادسة: آثار عقد الزواج (الحقوق الزوجية)

المحاضرة السابعة: آثار عقد الزواج (النسب)

المحور الثاني: إنهاء الرابطة الزوجية في قوانين الأسرة المغربية

المحاضرة الثامنة: الطلاق بإرادة الزوج

المحاضرة التاسعة: التطلق بطلب الزوجة

المحاضرة العاشرة: أحكام الخلع

المحاضرة الحادية عشر: الآثار الناتجة عن إنهاء الرابطة الزوجية

المحاضرة الثانية عشر: أحكام الحضانة